

التسوية السياسية وأسئلتها المضخخة من هم أطراف التسوية؟

«الأمناء»
د. عيادروس النقيب: تحليل/



- الأسطول الخامس الأمريكي: اعترضنا سفينة صيد بخليج عمان على متنها أكثر من ألفي بندقية هجومية
- من سيتحمل أعباء صرف مرتبات قوات صنعاء الحوثية وموظفيها؟
- ماذا عن مرتبات ومستحقات الموظفين الجنوبيين؟
- ما مصير سلطات الشرعية؟ وأين موقعها من المعادلة السياسية الراهنة والمستقبلية؟

من الواضح أن مسألة التسوية السياسية في الحرب اليمنية غدت على الأبواب، وأن ما تبقى أمام المعنيين بها هو الرد على الأسئلة المتصلة بالتفاصيل.

وهذا ما سنتوقف عنده في هذه الوقفة، لكن قبلها نشير إلى حقيقة هامة تتصل بهذه الحرب، وهي أنه لم يعد هناك أحد أو طرف من أطراف النزاع لا يرغب في التسوية، وأن الاختلافات يمكن أن تتعلق ببعض العناوين والتفاصيل والحصص من الربح والخسارة.

لا شك أن حالة التكتم التي يجري من خلالها الحديث عن التسوية، وفلسفة التسيريات الجزئية تطرح من الأسئلة حول تفاصيل التسوية، أكثر مما تقدم من الإجابات، وأهم هذه الأسئلة يمكن أن تتركز في الآتي: من هما طرفا أو من هي أطراف التسوية؟

من الذي سيتحمل أعباء صرف مرتبات قوات وموظفي سلطة صنعاء، (الجماعة الحوثية) التي يدور الحديث عنها في إطار التسيريات؟ ماذا عن مرتبات ومستحقات الموظفين الجنوبيين؟

ما مصير سلطات الشرعية وأين موقعها من المعادلة السياسية الراهنة والمستقبلية ومن التسوية السياسية عموماً؟

ماذا عن القضية الجنوبية واستحقاقاتها؟ وسنرجى بقية الأسئلة لتناولات لاحقة.

التسيريات المنتشرة هنا وهناك تقول إن التسوية التي يدور الحديث عنها ستتم بين طرفين: هما المملكة العربية السعودية والجماعة الحوثية، وما يرجح هذا القول هو عدم وجود أي موقف للسلطة الشرعية لا رسمياً ولا حتى غير رسمي، كالتسيريات التي تلجأ إليها بعض القوى والأطراف والسلطات الرسمية لحس النبض واختبار ردود الأفعال، حينما لا ترغب في البسوح بما تنوي أن تقدم عليه من قرارات ومواقف.

وضمننا لم نسمع من مصدر رسمي عن موقف ورأي المجلس الانتقالي ممثل الجنوب في السلطة الشرعية. هذه الفرضية تقودنا إلى البحث في السؤال الثاني، المتعلق بـ "من سيتحمل أعباء دفع المرتبات التي يقال إنها ستدفع بموجب كشوف وبيانات 2014م؟ ثم من هم الموظفون المقصودون بهذا الاستحقاق؟ ولأي مدى سيدفع هذا الاستحقاق،

خصوصاً وأن بعض القطاعات لم يتسلموا مستحقاتهم من سنوات؟ وحتى متى يستمر هذا الدفع؟ يتوقع البعض أن المملكة وربما

دول التحالف هي من سيتحمل تكاليف دفع المرتبات للموظفين المدنيين والعسكريين، وما يرجح صوابية هذا التوقع هو أن الشرعية اليمنية ليست طرفاً في اتفاق التسوية، وبقيننا أن الشققة السعودية لا توقع اتفاقات نيابة عن أحد أو في غيابه.

ولو كانت السلطة الشرعية ممثلة في النقاشات التي دارت أو حتى موافقة عليها دون مشاركة لكانت أصدرت بياناً أو تصريحاً أو حتى تسرياً يدل على هذا الموقف.

أما فرضيات أن هذه المبالغ سيتم تغطيتها من عائدات مبيعات النفط الجنوبي فإنها فرضية مستبعدة لعدة أسباب، أهمها كما قلنا، غياب الطرف الجنوبي وكذا غياب الشرعية كاملة عن اتفاق التسوية.

نحن نعلم كما يعلم الجميع أن النفط الجنوبي ما يزال منهوياً من قبل جماعة 1994م، لكن هناك فرق بين ما ينهب نتيجة لحرب عدوانية كان النهب جزءاً أصيلاً فيها، وبين تسليم المكافآت للقتلة ومن دمروا دولة الجنوب ومدنها ومنشأتها وقتلوا أهلها، تسليمهم كل هذا باتفاق معلن.

وبعبارة أخرى: إن ثروات الجنوب منهوبة، بالاغتصاب وبدون اتفاق، أما أن توقع معهم اتفاقاً على الاستيلاء على ثروات بلادك فهذا ما يخلو من أي



اعتبار منطقي. بقيت الإشارة إلى أنه سيكون من غير المنطقي أن تتقاضى الجماعة الحوثية مكافآت على جرائمها وتبقى القوى الوظيفية الجنوبية من مدنيين وعسكريين بدون مرتبات، وهو ما

يعني أن كل القوى الوظيفية العسكرية والأمنية والمدنية في الشمال والجنوب سيحصل أفرادها على مستحقاتهم كاملة.

مع العلم أن الجنوب ظل شبه مغيب عن كشوف وبيانات ما قبل 2014م حينما كان المتحكم في كل الوظائف والمراكز القيادية والوسطى وحتى الدنيا هم أنصار حربي 1994م و2015م، وهو ما يثير موجة من السخط بين أوساط المدنيين والعسكريين الجنوبيين الذين لم يتم استيعابهم إلا بعد العام 2015م بفعل فلسفة الإقصاء التي ظلت متبعة في التعامل مع الجنوبيين طوال سنوات ما بعد 1994م.

ويبقى السؤال الأهم: ما مصير الشرعية في ظل ما يجري الحديث عنه من تسوية أو اتفاق هدنة؟

يبدو جلياً أن كل التدايعات والتجاذبات الجارية باتجاه التسوية تتم بمنأى عن الشرعية اليمنية ممثلة بمجلس القيادة والحكومة والبرلمان، وهو ما يعني أحد أمرين: إما أن على الشرعية الانتظار حتى اكتمال الصيغة ومن ثم تنفيذ ما سيتم الاتفاق عليه، وإما أن الشرعية لا علاقة لها بما يدور الحديث عنه وأن التسوية هي بين المملكة والحوثيين وعلى الشرعية جميع مكوناتها الانتظار حتى مرحلة

لاحقة لمناقشة مكانتها ودورها وما المطلوب منها خصوصاً وأن وجود هذه الشرعية، ما قبل وما بعد مشاورات الرياض مثل عبئاً ثقيلاً على أطراف التحالف، حيث ظلت (الشرعية) تستهلك ما تستهلكه دولة ولا تنجز ما يمكن أن تنجزه منظمة طوعية في حارة من حارات مدينة صغيرة.

وهي (أي الشرعية) لم تفشل فقط عسكرياً وأمنياً وخدميماً، بل وحتى سياسياً ودبلوماسياً وأخلاقياً، إذ بالرغم من آلاف الدبلوماسيين اليمنيين المنتشرين في عشرات الدول في العالم ما تزال هناك بلدان ورؤساء بلدان وحكومات كاملة وبرلمانات لا تعرف شيئاً عن الأزمة اليمنية ولا تفرق بين الحكومة الشرعية وجماعة الحوثيين في صنعاء.

وأخيراً: من الواضح أن ما يدور الحديث عنه هو مرحلة أولية للتسوية الشاملة المرتقبة، ولأن المقدمات دائماً ما تدل على النتائج؛ فإن ما لدينا من مقدمات تشير إلى نوع التسوية وحجم توزيع الأدوار بين القوى السياسية وأسباب استحقاق هذا الطرف أو ذاك لحصته من المكاسب والخسائر، وهو ما لا يبعث على الكثير من الطمأنينة في ظل الصلف والعجرفة الحوثيين.

ولله الأمر من قبل ومن بعد.